الأسباب الأساسيّة للتهرب الضريبيّ في العراق

م.د. ليث رمضان كاظم
جامعة الامام جعفر الصادق (عليه السلام) / ميسان
laith.ramadan@ijsu.edu.iq

مستخلص البحث:

لقد ظهرت الضرائب منذ زمن ليس بقريب حيث شهدت جميع الأزمنة نوع معين من الضرائب حتى تطورت ووصلت إلى ماهي عليه الآن، وأصبحت من أساسيات الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية لكن هذا التطور قد تسبب بحصول الكثير من المشاكل التي عرقلت استيفاء هذا الإيراد، ومن هذه المشاكل التهرب الضريبيّ الذي يعدّ مصدر قلق لأغلب الدول التي تستند على الضرائب في سداد نفقاتها، وبما أنّ العراق أيضًا من الدول التي تعتمد على الواردات من الضرائب بالدرجة الثانية بعد المنتجات النفطية؛ لذلك لا بد من معرفة المسببات والدوافع الرئيسة التي تجعل المكلف يتهرب من دفع الضريبة بالطرق القانونية وغير القانونية، حيث توجد هنالك الكثير من الثغرات التي يستطيع المكلف من خلالها عدم دفع الضريبة منها ما يكون تشريعي كالخلل الحاصل في القوانين، والتعليمات الضريبيّة ، وعدم تلافي هذه الثغرات التي يستغلها المكلف ناهيك عن مخالفة القانون بصورة صريحة، وعدم وجود الرادع التنفيذيّ للمخالف مجرد هنالك تهديد ووعيد بلا تطبيق، كما أنّ الخلل الكبير الموجود في الجهاز الإداري الضريبيّ وخاصة في العراق كون أغلب القائمين على استحصال الضرائب لا يملكون الخبرة الكافية في استحصالها ووجود فجوات في التعامل ما بين مأمور الضرائب والمكلف يؤدي إلى نفور المواطن، وابتعاده عن دفع الضريبة ، ويعدّ الجهاز الضريبيّ فقير تكنلوجياً حيث أغلب المؤسسات الضريبية لا تحتوي على الأجهزة الحديثة، ولم تواكب التطور الحاصل في استحصال الضرائب ألكترونياً، كما هو الحال عليه في أغلب الدول المقارنة حتى وقت قريب ناهيك عن الأسباب الاقتصاديّة الاجتماعيّة التي تواجه المكلف من حيث عدم وجود وعاء ضريبي ثابت لاستحصال الضرائب، كما أنّ هنالك مجموعة من الضرائب تخضع إلى اجتهاد المخمن، وهنا تنعدم العدالة في تطبيق فرض الضريبة ؛ بحيث تكون قد فرضت على شخص دون آخر بسبب المحسوبية أو الفساد كل ما تمّ ذكره هي مسببات جعلت من المكلف يتهرب من دفع الضريبة والتي نعتبر بعضها مخفي عن المشرع العراقي او السلطة التنفيذيّة؛ بسبب عدم التطرق إليها في أغلب الدراسات والتوجه نحو الحلول مباشرة دون المرور بالأسباب مما دفعنا إلى الانطلاق في هذا البحث، وبيان هذه الدوافع والتطرق إلى بعض تفصيلاتها التي تعطي نظرة عامة عن إيجاد الحلول المناسبة، والعمل على توفيرها.

الكلمات المفتاحية : التهرب الضريبيّ، الضرائب، الموسسات الضريبية، دفع الضرائب.

المقدمة

الإيراد الضريبيّ بجميع أنواعه يعدّ من الواردات الرئيسة التي تتغذى عليها معظم موازنات الدول وتمويل النفقات العامة من أجل تحقيق تنمية شاملة في مختلف الأصعدة حيث تعدّ الضريبة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول في السياسيات الاقتصادية، فضلًا عن ما تحققه من أهداف في مختلف الأماكن.

وانطلاقاً من هذه الأهمية لا بد من الوقوف على المشاكل، والصعوبات التي تواجه هذه الإيرادات الكبيرة، ومعرفة الطرق التي من الممكن أن تحلّ هذه المشاكل، ويعدّ التهرب الضريبي من اكبر الآفات التي تواجه هذه الإيرادات، ومن المشاكل المستعصية التي توجد في أغلب الدول المتقدّمة والنامية حيث أنّ هذه المشاكل قد أوجدت نوع من الإخلال في النظام المالي والاقتصادي؛ لهذه الدول كون الضرائب تعدّ أساس للعدالة وتوزيع الأموال وفق القواعد الأساسية لفرض الضريبة وأن تحقق التهرب سوف يؤدي إلى انعدام العدالة، وبالعكس فإنّ الحد من التهرب سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة، وزيادة الإيرادات الضريبية، وبدوره ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية للدولة.

أهمية البحث :

إنّ أهمية البحث تكمن في كونه يتصدى لمشكلة كبيرة ومؤثرة على المستوى الماليّ، والاقتصاديّ والاجتماعيّ، والتنمية العامة للدولة. كما أنّ الوقوع على أسباب هذه المشكلة يعدّ من أساسيات المعالجة لها، وإعطاء الطرق التي من الممكن أن تحدّ من هذه المشكلة سواء كان ذلك التهرب بالطرق المشروعة أو غير المشروعة؛ لما يساهم ذلك في وضع تشريعات وتعليمات تساهم في زيادة الإيراد الضريبي، والمحافظة على استحصالها ، كما أنّ الجهاز الإداريّ في العراق توجد فيه الكثير من الثغرات التي يجب معالجتها ناهيك عن الأوضاع الاقتصاديّة، والاجتماعيّة التي تساعد المكلف بعدم دفع الضريبة المستحقة علية.

مشكلة البحث

تعاني أغلب الدوائر الضريبية من مشكلة عدم دفع الضريبة من قبل المكلفين سواء بالطرق القانونية أو غيرها؛ لذلك لا بد من الوقوف أمام أسباب هذه المشكلة ومعرفة بعض الطرق التشريعية أو الإداريّة لمعالجة التهرب . كما أنّ تأثيرها أصبح شديد على الاقتصاد العام، والدليل هو ازديادها عاماً بعد عام إلى حدّ أنّها أصبحت تمارس بصورة علنية إلى أن وصلت حدود تمسّ بها الأمن الاقتصاديّ للدولة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على أسباب التهرب، واقتراح بعض الوسائل الخاصة للحدّ منه.

منهج البحث

سيعتمد الباحث أثناء الدراسة المنهج التحليلي الاستقرائي من خلال تحليل الأسباب والنصوص القانونية والتعليمات الإداريّة إذ سندرس في المبحث الأول ماهية التهرب الضريبي وأنواعه ، ومن ثم سنبين في المبحث الثاني الدوافع الأساسية للتهرب الضريبيّ.

المبحث الأول : ماهية التهرب الضريبي

The first requirement: What is tax evasion

التهرب الضريبي : بأنّه استخدام وسائل غير قانونية؛ لتجنب وقع الضرائب، وعادة ما تتضمن هذه الوسائل الخداع أو التعريف في دخل الفرد أو شركة في دائرة الإيرادات الداخليّة، وقد يتخذ التهرب الضريبيّ شكل تضليل من خلال عدم الإبلاغ عن الدخل الحقيقيّ أو تضخم الخصومات وإخفاء الأموال، وفوائدها تماماً في الحسابات الخارجيّة، وقد يتمّ توجيه تهم الجنائية وعقوبات كبيره للأفراد المتورطين في هذه المشاريع غير القانونية؛ وذلك بعد تأكد من أنّ عملية عدم دفع الضريبة كانت معتمدة ؛ولأسباب هدفها التهرب من القوانين المفروضة، وفي حالات معينة قد يتم توجيه تهم غسيل الأموال للأشخاص الذين يقومون بالادعاء إنّ هذه الأموال من مصادر شرعيّة ،ولا يمكن احتساب

ضرائب عليها [1].إنّ ظاهرة التهرب من الضريبة على الدخل سائدة في كل المجتمعات العالم إلّا أنّها تختلف من بلد إلى آخر تبعًا للنظام السياسيّ ، والاقتصاديّ، الاجتماعيّ، والأخلاقيّ السائد في ذلك البلد وتشير بعض الدراسات إلى أنّ التهرب الضريبي في بعض الدول خصوصًا المختلفة اقتصاديًا منها قد يخضع على الخزينة العامة بنسبة كبيرة من الإيراد الضرائب، مما يؤدي إلى قلة حصيلة الدولة من الإيرادات الأمر الذي يترتب عليه تأخير عملية التنمية الاقتصادية، وعرقلة سير عمل مؤسسات الدولة من جهة ومن جهة أخرى الاختلال بمبدأ العدالة الضريبية في توزيع الأعباء مالية بين المكلفين، والتهرب الضريبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المكلف، وهنا اقصى حدّ للمساهمة بالضريبة [2]

الفرع الاول : مفهوم التهرب الضريبي

Section One:The concept of tax evasion

تعريف التهرب الضريبي

سوف نبين في هذا الفرع المفاهيم العامة للتهرب الضريبيّ، وعلى النحو الآتي :

أولًا: تعريف التهرب لغةً :

إنّ كلمة التهرب في اللغة مشتقة من الفعل الثلاثي "هرب" وقد جاء معجم الوسيط تحت كلمة هرب مايلي (هرب، هربان، هروباً) ويقال هرب فلانًا: جعله يهربه، وهرب البضاعة الممنوعة : أدخلها من بلد آخر خفية ، والمهرب : هو من يحترف إدخال الأشياء الممنوعة أو إخراجها من البلد[3].

ويتعرف أيضًا : اسم مفعول بمعنى ومضروبة كقتيل وغريق وجريح وتدور المادة اللّغويّة الجذر الضريبة ضربة حول جملة معانٍ فيما يلي :

1- التقدير والتحديد ، فيقال : ضرب له موعداً ، أو أجلًا أيّ حدد ، له زماناً محددًا ومبيناً.

2- الإلزام : فيقال ضربه عليه ومبلغًا من المال أيّ ألزمة بدفعه [4].

3- الجلد فقال : ضرب فلان فلانًا بالعصا أيّ جلد بها، ومن ذلك قوله تعالى : " واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن " فالضرب هنا بالمعنى الجلد اليسير غير المبرح، والذي قد يكون بعود الأراك ونحوه كما ذكر المفسرون

4- ماء الفحل : أيّ منيه وفي الحديث نهى الرسول الله ((صلى الله عليه وسلم)) عن ضراب الفحل أيّ عن ثمن منيه ، أو أجرة تلقيحه لناقه [5].

ثانيًا : تعريف التهرب الضريبي اصطلاحًا

لم يرد تعريفاً دقيقاً في التشريعات ، والآراء الفقهية العراقيّة، كما هو الحال في أغلب الدول المقارنة لكن هنالك بعض المصطلحات الفقهية التي من الممكن معرفة التعريف من خلالها التهرب الضريبي يعني عدم دفع الضريبة المفروضة على المكلف ويكون ذلك من خلال تقديم بيانات مظللة لهيئة الضرائب، أو من خلال استخدام طرق غير مشروعة

---

[1] ابو العباس ، احمد ناصر، دراسة نقدية لاحكام التهرب الضريبي في قانون الضريبة الموحده، قانونيا وعلميا ، المؤتمر الضريبي الثامن، كلية التجارة،جامعة عين الشمس،1997،ص14

[2] قريش محمد ، دراسة ظاهرة التهرب والغش الضريبي واثارها على ايرادات الدولة ،رسالة ماجستير،2009،ص18

[3]http// www . loanbar.edu.iq

[4] انظر، ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ضرب ، ج 1 ، ص544-545 ، الفيروزابادي ، القاموس المحيط ، مادة ضرب ، ص 138

[5]انظر، ابن منظور ، لسان العرب ، نفس المصدر،ص39

للإفلات من دفع الضريبة ، وبعبارة مختلفة إنّ المكلّف يتخلص من الضرائب بصورة كلية أو جزئية لم تورد نصوص التشريعات تعريفاً دقيقاً جامعاً لمفهوم التهرب الضريبي؛ لذلك ترك الأمر للفقه بشأن تعريف التهرب الضريبي .

ويعرف أيضاً: لجوء بعض أفراد المجتمع إلى محاولة التخلص بشتى الطرق والأساليب من أداء الضريبة المفروضة على دخولهم أو ثرواتهم .

كما يعرف : بأنّه محاولة المكلف الذي تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة علية (كليّا أو جزئيًا) دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر في هذه الحالة لا تحصل أية ضريبة[1]

وعرّف آخرون: - بأنّه محاولة المكلّف في عدم دفع الضربية المستحقة عليه كليًا أو جزئيًا؛ وذلك اتباع أساليب مخالفة للقانون تحمل طابع الغش ونحوه .

وقد عرف البعض الآخر:- أنّه قيام المكلّف بمخالفة صريحة لأحكام القانون الضريبي باستعمال وسائل الغش والاحتيال بغية التخلص من الضريبة المفروضة عليه بصورة كلية أو جزئية مما يؤثر عليه حصيلة الخزينة العامة للدولة .

استطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين الاعتباريين وفقا لقراراتهم التكليفية بطريقه نهائية، وبلا مقابل لقصد تغطيه الأعباء العامة؛ ولتحقيق تدخل الدولة،تحقق أرباحاً كبيرة مما يضع على الخزينة العامة للدولة جزء من الإيرادات العامة ،على الرغم من أنّ قانون ضريبة الدخل يؤكد أنّ كلّ شخص يحصل على دخل خضع لضريبة الدخل مراجعة السلطة الضريبية، وتقديم البيانات والمعلومات اللازمة كافة عن الدخل [2].إلّا أنّ الملاحظ أنّ قسمًا كبيراً من ذوي المهن الحرة سواء كانوا مسجلين لدى الإدارة الضريبية أم غير مسجلين يمتنعون عن تقديم البيانات والمعلومات اللازمة عن دخولهم، وحتى عند إجراء المسح الضريبي لا توجد هناك بيانات أو معلومات دقيقة عن دخول هؤلاء المكلفين، مما قد يلحق أضرارًا بالغة في خزينة العامة؛ لكونه يؤدي إلى نقص حصيلة الدولة من الإيرادات المتوقعة، وهو نوع من التهرب الضريبي، وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نعرف التهرب الضريبي بأنّه تلك الظاهرة التي يحاول المكلف من خلالها التخلص من دفع الضريبة المفروضة علية كلًا أو جزءًا مستخدمًا في ذلك الطرق والوسائل غير المشروعة.

الفرع الثاني: أنواع التهرب الضريبيّ :

Section Two: Types of tax evasion

التهرب الضريبيّ يؤدي إلى فقدان الدولة لجزء من إيراداتها التي تحصلها عن طريق الضرائب، والتهرب الضريبي عمومًا ينقسم إلى نوعين فقد يكون تهربًا مشروعاً أو ما يعرف بتجنب الضريبة، أوتهرب غير مشروع، وهذا الأخير قد يكون كليًا أو جزئياً وهذا ما سنبيّنه في النقطتين التاليتين:

أولًا : التهرب المشروع :

إنّ قصد التمييز بين التهرب الضريبي المشروع أو ما يعرف التجنب الضريبي، والتهرب غير المشروع وهو مخالفة أحكام القانون الضريبي، أوعدم مخالفتها، إذ أنّ هذا النوع من

---

[1] ابراهيم ،مصطفى علي، التهرب الضريبي في مجال التجارة الالكترونية، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ،مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي ، جامعة بغداد،2010 ، ص15

[2] انظر عناية المالية العامة ص 341 بيومي المالية العامة الإسلامية، ص.95

التهرب المشروع لا يترتب عليه مخالفة لأحكام قوانين الضرائب، ويكون ذلك عادة باستغلال ما قد يوجد من ثغرات أو نقص في أحكام القانون الضريبي، مما قد يعفى المكلّف من الضريبة، أو أنّ الشخص المكلّف يمتنع عن القيام بأي عمل مادي أو قانونيّ يجعل الضريبة مستحقة عليه[1].

قد يكون التجنب الضريبي مقصودًا من قبل المشرع الضريبي توصلا لأهداف يبتغي تحقيقها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية لإعفاء الدخل الزراعي ، من الضريبة أو إعفاء الدار المعدة للسكن عند نقل ملكيتها بأيّ طريقة كانت ، وقد لا يكون التجنب مقصوداً من قبل الشروع، وإنّما باتخاذ المكلف موقفاً سلبياً بالامتناع عن مزاولة نشاطه عند وصول دخله مستوى يجعله خاضعاً للضريبة خصوصاً عندما تكون أسعار الضرائب السائدة في البلد مرتفعة أو أنّ الفائدة التي تعود على المكلّف بصورة خدمات أقل من مقدار مبلغ الضريبية التي يدفعها إلى السلطة المالية ، ويتحقق التهرب الضريبي المشروع عن طريق الامتناع عن العمل أو التصرف الموجب للضريبة وبالامتناع عن الواقعة المنشئة للضريبة كامتناع الأشخاص كليًا أو جزئيًا عن استهلاك السلع أو الخدمات التي تخضع للضريبة، وبالتالي فإنّ الناتج قد تكون مقصودة من قبل المشرع للتمييز بين أوجه الأنشطة المختلفة ، وتحقيق أهداف كفرض ضريبة على الأنشطة التجارية دون الزراعية مما يدفع الأشخاص على تحويل النشاط إلى زراعي لعدم الخضوع [2].

ثانيا : التهرب غير المشروع :

إنّ التهرب غير المشروع يقع بمخالفة المكلفة لأحكام القانون الضريبي التي ترتب عليه التزامات قانونية، ومنها الالتزام بسداد الدين الضريبة، إذ يفرض في كل مكلف بموجب أحكام القانون الضريبي أن يؤدي واجباته والتزاماته اتجاه الخزينة العامة للدولة خصوصًا الالتزامات التي تتضمن أداء مبالغ نقديه، إلّا أنّ الملاحظ أنّ بعض المكلفين يحاولون أحيانا التهرب من أداء تلك الالتزامات المالية متبعين في ذلك شتى وسائل الغش والاحتيال المخالفة لأحكام القانون الضريبي مبتغين وراء ذلك ضياع حق الخزينة العامة في إيفاء دين الضريبة المفروضة عليهم، إنّ هذا النوع من التهريب غير المشروع يترتب عليه آثار سلبية بالغة على حصيلة الدولة من الإيرادات المالية الأمر الذي ينعكس سلبيًا على مستوى الخدمات التي تقدمها المرافق العامة للدولة علاوة على الآثار النفسية التي يخلفها مثل هذا التصرف غير المشروع بالنسبة للمكلف الذي لا يتهرب أولًا يتمكن من التهرب من أداء دين الضريبة المستحق في ذمته لصالح الدولة لأنّ الضريبة تصبح هنا غير عادلة؛ وذلك لاختلال توزيع الأعباء المالية العامة بين المكلفين فيتحمل البعض منهم نصيبه المفروض عليه قانوناً بينما يتهرب البعض الآخر من أداء مبلغ الضريبة المستحق في ذمته والواجبة الأداء[3].والتهرب الضريبي غير المشروع قد يقع من خلال إخفاء نشاط معين من الأنشطة التي يزاولها المكلف كحال المكلف الذي يقدم إقرارًا ضريبيًا يتضمن المعلومات أوالبيانات غير حقيقية أو كاذبة لا يتمثل حقيقة أرباحه التي حققها خلال السنة المالية أو

(1) م.م طارق حمدي حمدان ابو سنينه ، العوامل المؤثرة في التهرب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني ، لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية ،رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا كليه العلوم الادارية والمالية ، أب ، 2008،ص27

(2) ناشد ، سوزي عدلي ،200، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي واثرها على اقتصاديات الدول النامية، كلية الحقوق ،جامعة الاسكندرية، ص29

(3) د. هاشم الجعفري ، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي ، شركه الطبع والنشر الاهلية ، بغداد ص60

المكلف الذي لا يمسك دفاتر منتظمة تجسد حقيقه نشاطه و بالتالي يكون وعائه الضريبي أقل من حقيقة إيراداته، وقد يقع التهرب غير المشروع من خلال التلاعب الحسابات التي يمسكها المكلف أو عدم مسكه للدفاتر التجارية طبقا لأصول المحاسبية، كتسجيل المكلف قيود بدون وجود مستندات رسمية تثبت صحة تلك القيود [1].

وعموماً أنّ التهرب غير المشروع قد يقع أثناء تحديد وعاء الضريبة، وفرضها أوعند تحصيلها، والتهرب غير المشروع قد يكون تهربًا كليًا من أداء كامل الضريبة أو قد يكون تهربًا جزئيًا من أداء جزء من مبلغ الضريبة ، وهذا ما نبيّنه في نقطتين الآتيتين:

1- التهرب الكليّ :

يتحقق هذا النوع من التهرب عند تخلص المكلف من أداء مبلغ الضريبة كله أيّ إذا استطاع الشخص المكلف بوسائله الاحتياليّة أن يضيع على الخزينة العامة كل ضريبة مستحقة على نوع معين من النشاط، وفقدان لنوع معين كامل من أنواع الضريبة المفروضة عليه كتخلص المكلف من دفع الضريبة الدخل المستحقة عليه، ويترتب على هذا النوع من التهرب الضريبي آثار سلبية خطيرة تتمثل بفقدان الخزينة العامة للإيرادات المتأتية من خلال الضرائب، وقد تكون مبالغ طائلة كما هو الحال بالنسبة لبعض الأفراد الذين يزاولون بعض المهن الحرة السمكري، الحداد، النجار ..... إضافة لبعض التجار الذين يمارسون عمليه ببيع وشراء السيارات دون نقل ملكيتها لهم، ومن ثم لا يتمّ تسجيلها بأسمائهم وتأشير ذلك لدى الضريبة بغية التخلص من دفع الضريبة المفروضة على أرباح المتحققة جراء المتاجرة بالسيارات، والتهرب هنا يكون كليًا من دفع الضريبة؛ وذلك لعدم إدخال هؤلاء التجار في حظيرة الضريبة العامة على الدخل علمًا أنّ الأرباح التي تتحقق قد تكون أرباحًا كبيرة[2]

2-التهرب الجزئيّ :

في هذا النوع من التهرب يحاول المكلف التهرب التخلص من جزء من مبلغ الضريبة المفروضة عليه، كما هو الحال في النوع الأول وذلك من خلال إخفاء جزء من نشاطه أو إخفاء نشاط معين بأ كمله إذا كان يزاول أكثر من نشاط ، مثال ذلك قيام المكلف بإخفاء جانب من مبيعات أو تسجيلها بأسعار تقليل عن سعر البيع الحقيقي ، خلاصة الكلام أنّ التهرب الجزئيّ يعني تخلص المكلف من أداء جزء من مبلغ الضريبة المستحقة بذمته اتباع أحدى وسائل الغش والاحتيال التي تشكل مخالفة لأحكام القانون الضريبي، والتي يرصد لها المشرع عقاب معينًا[3] ويترتب على التهرب نتائج سيئة وكثيره فهو يضر بخزينة الدولة حيث تقل فية حصيلة الضرائب كما أنّه يضر ببعض المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب من الدفع فيتحملون عبء الضريبة بينما يفلت منه اخرون مما يؤدي الى عدم العدالة في توزيع الأعباء المالية وفي بعض الأحيان قد تلجأ الدولة إلى زيادة سعر الضرائب القائمة أو فرض ضرائب جديدة كي تعوض النقص في الحصيلة الناجمة عن

---

(1) فوزي ، عبد المنعم ، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية ، بيروت،1972، ص244.

(2) د. هاشم الجعفري ، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي ،مصدر سابق ، ص62

(3) خضير منعم احمد، الازمة المالية العالمية والامن الاقتصادي العربي، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 25، 2011، ص23.

التهرب وفي ذلك زيادة في عبء دافعي الضريبة كما ان التهرب يضر بصالح المجتمع أيضا نتيجة النقص في الحصيلة مما يؤدي إلى تعطيل للمشروعات المفيدة [1].

المطلب الثاني: دوافع التهرب الضريبي

The second requirement : Motives of tax evasion

النظام الضريبي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين بما فيها الضرائب المباشرة وغير المباشرة العامة والنوعية ويعدّ أداة فعالة بيد الدولة لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها ، ويتأثر النظام الضريبي بالأوضاع الاقتصاديّة و الاجتماعيّة فضلًا عن الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال النظام الضريبي ،وتتكون مقومات النظام الضريبي من الإدارة التشريعية التي تختص بإصدار القوانين الضريبية، والإدارة التنفيذيّة التي تتولّى تنفيذ هذه القوانين، والجهاز القضائيّ الذي يتولّى الحكم في النزاعات التي قد تنشأ بين المكلفين، والإدارة الضريبية، والنظام الضريبي شأنه شأن باقي الأنظمة يواجه مشكلات وتحديات عديدة، ولذلك سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين :

الفرع الاول : الباعث التشريعي والإداريّ

الفرع الثاني : الباعث الاقتصاديّ والاجتماعيّ

الفرع الأول : الباعث التشريعيّ والإداريّ

Section One: Legislative and administrative motivation

أولًا: المشاكل التشريعيّة :

يعاني النظام الضريبي العراقي بالأساس من مشكلات من شأنها أن تعوق تطبيق السياسة الضريبية ، وعلى الرغم من قلة القوانين الضريبية إلّا أنّها تعاني من كثرة التعديلات فضلًا عن أنّ بعض الصياغات القانونية غير واضحة بشكل دقيق، وكثرة بنود بعضها تلبس فهم هذه القوانين وبشكل واضح ودقيق من قبل موظف الهيأة العامة للضرائب والمكلف في الوقت نفسه مما يفتح المجال للتطبيق غير الدقيق لهذه القوانين ويؤثر سلبيًا في تطبيق السياسة الضريبية بشكل عام من جهة أخرى فإنّ كثرة الإعفاءات والسماحات والتنزيلات يؤثر في الإيرادات الضريبية [2].

وبالتالي في السياسة الضريبة مع ملاحظة أنّ أهداف هذه الإجراءات الاقتصاديّة لا تتحقق الغالب. إنّ بعض التشريعات الضريبة قد تكون غير موفقة في الصياغة، وقد يشوبها الغموض وقد يتغللها بعض العيوب قد تكون عاملًا مساعدًا لزيادة نسبة التهرب، ومن هذه العيوب مايلي

1-وجود الثغرات في نصوص القانون الضريبي أو بعض العيوب في صياغة النصوص القانونية كل ذلك قد يستغله المكلف للنفاذ منها؛ لذلك لا بدّ من تعديلات تلك النصوص القانونية .

2- قد يشوب التشريع الضريبي بعض الغموض الأمر الذي يحتاج إلى تفسير مما قد يفتح المجال امام المكلف باستغلال التفسير إلّاصلح له الامر الذي يساعد على التهرب من الضريبة ؛ لذلك لا بدّ أن تكون نصوص القانون واضحة لا تعتمد أكثر من تفسير ومعلومة

---

[1] عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، محاضرات غير مطبوعه القيت على طلبه الدراسات الاولية كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ص44

[2] علي طالب شهاب ، النظام الضريبي في العراق (الواقع والتحديات)بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصاديه ، المجلد السابع ، العدد 28 ، البصره ، 2011

للمكلف، وهذا ما تفرضه قاعدة اليقين التي ينغي مراعاتها عند فرض الضرائب . وهذا الكلام قد ينطبق على قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113 لسنة 1982 وذلك لكثرة التعديلات التي طرأت عليه .

3-ينبغي عند فرض الضريبة تحديد الوعاء الضريبيّ بدقة حتى يتمّ اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة؛ لمنع التهرب وسدّ التغيرات كافة التي قد تظهر في القانون أثناء التنفيذ[1].

ثانيا : المشاكل الإداريّة

تعدّ إدارة الضريبة في العراق متمثلة بالهيئة العامة للضرائب المديريات التابعة لها والسلطة التنفيذيّة لقوانين الضرائب فضلًا عن أنّها تسهم في اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية على قسم السياسة الضريبة في الدائرة الاقتصاديّة لوزارة المالية ويعدّ ضعف هذه الإدارة أحد أهم عوامل إعاقة تطبيق السياسة الضريبية، إذ تتصف هذه الإدارة بالعراق بعيوب كثيرة منها استخدام أكثر من طريقة لتقدير الضريبة مثل طريقة الإقرارات، وطريقة مسك السجلات المحاسبيّة، وطريقة التقدير الإداري الأمر الذي ينقل على موظف الهيأة العامة للضرائب والمديريات التابعة لها وبتالي يعوق عملية تطبيق السياسة الضريبية، واستخدام الأسلوب التقليديّ المعروف بالمنهج التوزيعيّ لتحديد حجم الضريبة عن طريق تحديد المبلغ الإجماليّ الواجبة تحصيله من قبل الهيأة العامة[2].

للضرائب دون استشارة الفروع التابعة لها ثم يحدد نصيب كل فرع من هذا المبلغ الأمر الذي يوجد فرق كبير بين ما هو مخطط وما تمّ تحصيله فعلًا من الإيرادات الضريبة وذلك لعدم تحديد مبالغ الإيرادات الضريبة بناءً على الواقع العلمي لفروع الهيأة العامة للضرائب الأمر الذي يعوق تحقيق أهداف السياسة الضريبة.

فضلًا عن استخدام أساليب متخلفة في حصر الضرائب (استخدام أسلوب الحصر الجغرافيّ أيّ تشكيل لجان لتقدير إيرادات المكلفين في رقعة جغرافية معينة، مما يجعل عملية التقدير غير دقيقة ولا سيما مع اختلاف الأنشطة الاقتصادية للمكلفين في تلك الرقع الجغرافية وتحصيلها) ، وقلة أعداد العاملين في فروع الهيأة العامة للضرائب قياسات بعدد المكلفين الخاضعين لتلك الفروع مع النقص في الخبرة العلمية والعملية حيث لا توجد ضوابط واضحة لاختيارهم كما لا توجد دورات تطويرية منتظمة لهم مع تخلف الواقع العلمي لعدم وجود أساليب متطورة للعمل مثل الحواسيب الألكترونية.

فضلًا عن أغلب العاملين في تلك الدوائر بشكل عام ذو تعليم دراسي منخفض، كما أنّ القلة الملحوظة في هذه الدوائر له دور كبير في قدرة المكلفين على التلاعب والاحتيال أو ما يعرف بالتهرب الضريبي مستغلين النقص في عدد الموظفين وإمكانياتهم كما أنّ أغلب العمليات الضريبية تتميز بالصعوبة، والتعقيد فبعض هذه العمليات كحساب الضريبة، وتحديد الوعاء الضريبي تكون صعبة حتى على المختصين باستحصالها واحتسابها، وعدم التغلب على تلك التعقيدات التطبيقية[3].من الممكن أن تكون هنالك وسائل مختلفة لمعالجة الجهاز الإداري المختص بجباية الضريبة والوقوف بوجه حالات التهرب أو الحد منها، ومن ذلك :-

[1] م.م ، معتز علي صبار ؛ التهرب الضريبي في العراق وطرق معالجنه ، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية العدد الثاني المجلد الثاني 2009.

[2] حسين جواد كاظم ، واقع السياسة الضريبة في العراق ومتطلبات الاصلاح الضريبي ، اطروحه دكتوراه مقدمه الى جامعة البصرة ، كلية الادارة و الاقتصاد قسم الاقتصاد 2016، ص43.

[3] حسين جواد كاظم ، واقع السياسة الضريبة في العراق ومتطلبات الاصلاح الضريبي ، مصدر سابق ، ص45.

1- توفير الضمانات المالية والاجتماعية للعاملين في مجال الضريبة، وصناعة أجواء مناسبة للعمل وإرساء الاستقرار في نفوس الموظفين للعمل بنزاهة.
2-تقييم دوري للموظفين من قبل الرؤساء وتثبيت الجيد، وإبعاد السيء ومعاقبته.
3- أن يتميز العاملون في الهيئة العامة للضرائب بدرجة عالية من الوعي، وحسن التصرف والابتعاد عن التعامل بالقرابة وغيرها .
4- توفير الأجهزة الحديثة للهيئات الضريبية.
5- منح الحوافز لمأموري استحصال الضرائب لتشجيعهم على استحصالها.
6- يجب زرع روح الوعي والاستعداد للمساهمة في تطوير الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.
هذه بعض الوسائل التي من الممكن الاعتماد عليها في اصلاح الجهاز الإداري الضريبي[1].

الفرع الثاني: الباعث الاقتصادي والاجتماعي

Section Two: Economic and social motivation

أولًا: االمشاكل الاقتصادية

تلعب المشكلات الاقتصادية دوراً كبيراً في التأثير بتطبيق سياسة الضريبة ومن أهم المشكلات الاقتصادية التي تعوق تطبيق سياسة الضريبة الوضع الاقتصادي العام إذ عانى العراق من مشكلات اقتصادية كنتيجة للسياسات الاقتصادية، وسياسات العقود السابقة أسفرت وبشكل جلي عن دخول العراق حال من التضخم الركودي، الأمر الذي قلل من مقدار الأنشطة الاقتصادية للمكلفين بدفع الضرائب بنسبة كبيرة [2]

وبتالي انخفاض مقدرة المكلفين على دفع الضرائب مما قلل مقدار الضرائب الواجب جبايتها من جهة اخرى افقد الضرائب دورها كأداة من أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة من خلالها توجه النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولا سيما أنّ الدولة انتهجت بالأساس سياسة المالية متخبطة خلال تلك الفترة،فضلًا عن ذلك الحروب التي خاضها العراق أتت على البنى الأساسية للبلد مما قلل من مستوى الخدمات العامة، وأثر بشكل كبير في رغبة المكلفين في دقع الضرائب ومقدار الإيراد الضريبي فضلًا عن اتساع النشاط الاقتصادي الخاص مع توسع حجم نشاط اقتصاد الظل بالعراق ولا سيما بعد الحصار الاقتصادي، ومن المعروف صعوبة تقدير حجم الانشطة الاقتصادية التي تتم من خلال اقتصاد الظل أو من قبل القطاع الخاص بشكل دقيق، وبالتالي صعوبة تقدير وفرض الضرائب على هذه الأنشطة الاقتصادية، وما يؤثر سلبياً على تطبيق السياسة الضريبية،مع تغاضي بعض دوائر الدولة عن إلزام المتعاقدين معها على تقديم سلامة موقفهم الضريبي، فضلًا عن تأخر هذه الدوائر في إعلام الهيئة العامة للضرائب عن بيانات المتعاقدين معها أو مقدار المبالغ المدفوعة لهم مما يعوق عملية تقدير دخول هؤلاء المتعاقدين بشكل دقيق، وبالتالي عدم القدرة على تقدير الضرائب الواجبة عليهم بدقة الأمر الذي يؤثر سلبًا على مقدار الضرائب الواجب جبايتها، وعلى السياسة الضريبية بشكل عام واتساع حجم ظاهرة التهرب الضريبي[3]. وبالتالي فإنّ تأثير النظام الضريبي بكل العوامل

---

[1] ا.د تقى عبد سالم ، العلاقة بين التهرب الضريبي وضعف الإدارة الضريبية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،2010،ص5

[2] علي طالب شهاب " النظام الضريبي في العراق " (الواقع والتحديات) ، مصدر سابق، ص23.

[3] حسين جواد كاظم ، واقع السياسة الضريبة في العراق ومتطلبات الاصلاح الضريبي ، مصدر سابق ، ص45.

الاقتصادية الموجودة في الدولة سواء كان ذلك متعلق بالمكلف أو بالظروف العامة للدولة ففي حالة الرخاء ينتعش الاقتصاد، وتزداد حركة البيع والشراء وغيرها من عوامل الحياة الاقتصادية الأخرى مما يترتب عليه زيادة في أموال ودخول الأشخاص وزيادة نقل العباء الضريبية أيضًا وفي كل الأحوال لا يشعر هنا المكلف بثقل الضريبة المفروضة علية وبالتالي يلجأ إلى التهرب من سدادها خوف من المساءلة القانونيَّة ما دامت القدرة على الدفع متوفرة لديه.

ثانياً : المشاكل الاجتماعيّة :

إنّ أهم المشكلات الاجتماعيّة التي تعوق تطبيق السياسة الضريبية تتمثل بعدم القدرة على تطبيق القوانين الضريبية، بسبب ضعف دور الدولة على تطبيق القانون نتيجة الوضع الأمني المتردي للبلد مما زاد من حالات التهرب الضريبي، والفساد الإداريّ و المالي في الإدارات الضريبية ، فضلا عن ضعف الوعي الضريبي الذي يعني الإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسؤولياتهم المالية إزاء المجتمع و الدولة، و كلما كانت ثقتهم كبيرة بالحكومة اقبلوا على دفع الضرائب مختارين ،إذ تشير أغلب الدراسات الميدانية إلى وجود ضعف بالوعي الضريبي لدى المكلفين يرجع لعوامل عدة منها الاقتصادية التي تتمثل بالأساس بالظرف الاقتصادي المتردي للبلد بشكل عام فضلًا عن العوامل الإداريّة و التشريعية، التي تتمثل بضعف كفاءة الإدارة الضريبية، وقلة حملات التوعية الضريبية التي تنفذها وانتشار الفساد الإداريّ و المالي مع عدم قدرة التشريعات الضريبية على مواكبة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في البلد فضلًا عن العوامل السياسيّة التي تتمثل بالأساس بعدم عدالة الأنظمة السياسية الحاكمة [1].

وهنالك عدة عوامل اجتماعية تعيق تطبيق السياسة الضريبية وهي كالاتي :

أ- يلعب الواقع الاجتماعي دورًا هامًا في تثبيت عمليات التهرب الضريبي وشيوعها بين الأفراد وشعورالمكلفين بعدم عدالة النظام الضريبي وبالظلم الواقع عليهم من فرض الضريبة فهي تحد من حريتهم .

ب- نظرة المجتمع للمتهرب ففي بعض المجتمعات ينظر إلى المتهرب نظرة إعجاب ويعتبر هذا الشخص شجاع وبارع ويتفاخرعلى غيره بذلك في حين ينظر للمتهرب في مجتمعات أخرى نظرة إزدراء وعدم احترام من قبل المجتمع .

ج- كثرة الأشكال المختلفة من الممارسات الفاسدة في القطاعات المجتمعية مما أدى إلى ضعف البنية الاخلاقيّة والقيم الاجتماعيّة وسهل على الغالبية ممارسة الفساد وقبوله كمكون شبه طبيعي في الحياة العامة [2].

كل هذه المسببات تعتبر أساس للتهرب الضريبي الذي يعتبر من أخطر الأدوات التي تهدد الاقتصاد العام للدولة؛ لذلك فإنّ العديد من الدول تبذل جهداً حثيثاً للحد من نطاقه ومحاكمة المتهربين من الضرائب من خلال سلسلة من الإجراءات القانونية والإداريّة، ويمكن أن تساعد هذه الإجراءات في الحد من الأفراد أو المنظمات والحث على الالتزام الضريبي وكما تشمل الجهود المبذولة لمكافحة التهرب الضريبي دراسة مصادر الدخل والتأكد من صحتها بالإضافة إلى التحقق من صحة رواتب الموظفين ،وكذلك السلطات الضريبية تكون مسؤولة عن تحديد الشروط والالتزامات للافراد من أجل الحصول على قيمة

[1] حسين جواد كاظم ، واقع السياسة الضريبة في العراق ومتطلبات الاصلاح الضريبي ، مصدر سابق ، ص47.
[2] م.م . معتز علي صبار "تهرب الضريبي في العراق وطرق معالجته " مصدر سابق، ص22

ضريبية محددة؛ لأنّ الجهل بالقانون والتعليمات الضريبية قد يؤدي إلى التهرب العرضي للضريبة من قبل بعض الأفراد أو الشركات، ويجب أن تراعي السلطات التي تفرض الضريبة التداخل مابين التهرب والأزدواج الضريبي.

كما أنّ هنالك فرق ما بين التهرب والتهريب، حيث أنّ السلوك القانوني للمتهرب من الضريبة لا ينتهك القانون لتقليل الدخل الخاضع له؛ لذلك فهو يحمل ضريبة ذو قيمة قليلة الموضوعية ويمكن للمكلف أن يستخدم وسائل مختلفة من أجل التجنب الضريبي بحيث تكون هذه الأساليب قانونية ولاتحمله أيّ جرم أو عمل غير مشروع.

الخاتمة:

وفي ختام دراستنا يعدّ التهرب الضريبي من الآفات التي تواجه الإيراد العام للدولة بما أنّ الضريبة لها دور فعال في انعاش اقتصاد الدولة، فإنّ التهرب يجعلها في تراجع مستمر مما بينا في دراستنا الأسباب الأساسية؛ لهذا التهرب وبعض المقترحات التي تساهم في تقليلها أو معالجتها حيث أنّ الثغرات القانونية في التشريعات الضريبية والتعليمات الخاصة من الممكن معالجتها بالتعديل أو اقتراح القوانين الجديدة التي تسد تلك الثغرات، ويتمّ ذلك وفق آليات وطرق محددة .كما أنّ إصلاح أو إعادة هيكلة الجهاز الإداريّ الضريبيّ من خلال استحداث الهيئات الجدية وإعطائها صلاحيات واسعة من أجل أن تحدّ من هذه الظاهرة كذلك إدخال التكنالوجيا، والطرق الحديثة وشمول مأموري الضرائب بالدورات التطويرية والحوافز المالية ناهيك عن تفعيل المراقبة والتدقيق الداخلي والخارجي.أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فإنّ المعالجة تكون عن طريق توعية المكلفين وتحقيق العدالة في تطبيق فرض الضريبة ومن خلال ماتقدم توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يلي:-

الاستنتاجات:

1-يعدّ التهرب الضريبي من المشاكل الشائكة التي لها أصول قديمة توسعت بسبب ضعف وعدم كفاءة العمل الخاص بمؤسسات النظام الضريبي في العراق.

2- من الممكن أن يكون سبب التهرب هو شعور المكلف بأنعدام العدالة في القوانين والتعليمات الضريبية .

3- إنّ عدم تطبيق العقوبات الضريبية على الجميع، وعدم فعالية المحاكم القضائية الخاصة بالتهرب يبقي على ظاهرة التهرب .

4- عدم وجود تعاون بين الوزارات في مايخص إعطاء المعلومات لهيئة الضرائب .

5- من الناحية الاجتماعيّة والاقتصاديّة فإنّ المكلفين يرون أنّ دفع الضريبة يكون دون مقابل كذلك سوء الانفاق وعدم توفير الخدمات التي تلبي رغباتهم كل ذلك يؤدي إلى التهرب، وعدم دفع الضرائب.

التوصيات:

1- يجب العمل على توعية المكلف والعمل على إيجاد فسحة من التقارب بينة وبين الهيئة العامة للضرائب من خلال إيجاد الندوات والنشر في وسائل الاعلام وتزويد المكلف بالقوانين، والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص كل ذلك يؤدي إلى طمئنة المكلف كون الضرائب التي تدفع لتحقيق النفع العام .

2- العمل على تبسيط الإجراءات الضريبية الخاصة بالجباية ومعاملة المكلف باحترام وخلق نوع من الارتياح والثقة بين المكلف والهيئة العامة للضرائب .

3- العمل على تطوير الجهاز الإداريّ الخاصة بالضريبة في العراق وتزويدة بالأجهزة المتطورة والحديثة وتوفير الكادر الفني المتمرس ذو الخبرة.
4- تفعيل الأحكام القضائية والعقوبات الخاصة بالجرائم الضريبية دون التوقف بتهديد المكلف فقط .
5- تفعيل الدور الرقابي الداخلي الخاص بالهيئة نفسها أو من خلال ديوان الرقابة المالية أو هيئة النزاهة .
6- يجب أن يكون هنالك إقرار ضريبي لجميع المكلفين بمصادر الدخل وطرق استحصالها وما له وما عليه .
7- يجب إجراء دراسة خاصة بالمكلفين من أجل معرفة المقدرة الاقتصادية لكل مكلف يتم من خلالها تحديد النسب المفروضة للجباية .

المصادر والمراجع

1. http// www . loanbar.edu.iq .
2. ابراهيم ،مصطفى علي، التهرب الضريبي في مجال التجارة الالكترونية، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ،مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي ، جامعة بغداد،2010 .
3. ابو العباس، احمد ناصر، دراسة نقدية لأحكام التهرب الضريبي في قانون الضريبة الموحدة، قانونيا وعلميا، المؤتمر الضريبي الثامن، كلية التجارة جامعة عين الشمس،1997.
4. انظر عناية المالية العامة ص 341 بيومي المالية العامة الإسلامية .
5. انظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة ضرب، ج 1 ، ص544-545 ، الفيروزابادي، القاموس المحيط، مادة ضرب.
6. تقى عبد سالم، العلاقة بين التهرب الضريبي وضعف الإدارة الضريبية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،2010، [1] علي طالب شهاب " النظام الضريبي في العراق " (الواقع والتحديات) ، مصدر سابق،.
7. حسين جواد كاظم، واقع السياسة الضريبة في العراق ومتطلبات الاصلاح الضريبي، أطروحة دكتوراه مقدمه الى جامعة البصرة، كلية الادارة و الاقتصاد قسم الاقتصاد 2016.
8. خضير منعم احمد، الازمة المالية العالمية والامن الاقتصادي العربي، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 25، 2011.
9. علي طالب شهاب، النظام الضريبي في العراق (الواقع والتحديات)بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصاديه ، المجلد السابع ، العدد 28 ، البصره ، 2011.
10. عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، محاضرات غير مطبوعه القيت على طلبه الدراسات الاولية كلية الحقوق، جامعة النهرين .
11. فوزي، عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت،1972.
12. قريش محمد ، دراسة ظاهرة التهرب والغش الضريبي واثارها على ايرادات الدولة ،رسالة ماجستير .
13. م.م طارق حمدي حمدان ابو سنينه ، العوامل المؤثرة في التهرب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني، لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية ،رسالة

ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا كليه العلوم الادارية والمالية، أب ، 2008.
14. معتز علي صبار؛ التهرب الضريبي في العراق وطرق معالجته، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية العدد الثاني المجلد الثاني 2009.
15. ناشد ، سوزي عدلي ،200، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي واثرها على اقتصاديات الدول النامية، كلية الحقوق ،جامعة الاسكندرية.
16. هاشم الجعفري ، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي ، شركه الطبع والنشر الاهلية ، بغداد .

The main reasons for tax evasion In Iraq

Dr. Laith Ramadan Kazim
Imam Jaafar Al-Sadiq University (peace be upon him) / Maysan
laith.ramadan@ijsu.edu.iq

Abstract

Taxes appeared not recently, as all times witnessed a certain type of taxes until they developed and reached what they are now and became one of the basics for countries to achieve economic development, but this development has caused many problems that have hindered the collection of this revenue, and among these problems is tax evasion, which is considered A source of concern for most countries that rely on taxes to pay their expenses, and since Iraq is also one of the countries that depend on imports from taxes in the second place after products Therefore, it is necessary to know the main causes and motives that cause the taxpayer to evade paying the tax through legal and illegal means, as there are many loopholes through which the taxpayer can not pay the tax, some of which are legislative, such as the defect occurring in the laws and tax instructions, and not avoiding these loopholes that the taxpayer exploits. Not to mention the violation of the law in an explicit manner and the lack of an executive deterrent for the violator. There is merely a threat and a threat without implementation. Also, the major flaw that exists in the tax administrative apparatus, especially in Iraq, is that most of those in charge They do not have sufficient experience in collecting taxes, and the existence of gaps in dealing between the tax official and the taxpayer leads to the citizen's alienation and avoidance of paying the tax. The tax system is considered technologically poor, as most tax institutions do not contain modern devices and have not kept pace with the development taking place in collecting taxes electronically as it is. The situation was the same in most comparative countries until recently, not to mention the social economic reasons facing the taxpayer in terms of the lack of a fixed tax base for collecting taxes, and there is a group of taxes that are subject to The estimator's diligence, and here there is a lack of justice in applying the imposition of the tax, as it was imposed on one person and not another due to favoritism or corruption. All that was mentioned are reasons that made the taxpayer evade paying the tax, some of which we consider hidden from the Iraqi legislator or the executive authority because they are not addressed in most cases. Studies and heading towards solutions directly without going through the causes, which prompted us to start this research and explain these motives and address some of their details that give a general view of finding appropriate solutions and working to provide them.

Keywords: tax evasion, taxes, tax institutions, paying taxes